التحالف
للتعويضات
العادلة

موقف المجتمع المدني العراقي وشبكات الناجين من طلب العراق إنهاء ولاية يونيتاد في سبتمبر 2024

"بمجرد خروج يونيتاد من العراق، ماذا سيحدث لنا؟ هل سيتم محاسبة أعضاء داعش؟ العديد من الناجين منا قدموا للحكومة العراقية أسماء أعضاء داعش وأدلوا بشهاداتهم، لكن الحكومة العراقية لم تفعل شيئًا لدعمنا أو لمحاسبتهم. إن وجود يونيتاد منحنا، نحن الضحايا وأسر الضحايا، الأمل. ومع ذلك، فإن الحكومة العراقية تضع تفند الآن هذا الأمل. ولا ثقة لنا على الإطلاق في قدرة الحكومة العراقية على مواصلة هذه العملية بنفسها ."

الناجيات الايزيديات[1]

1 تم إجراء مشاورات عبر الإنترنت مع الناجين في ديسمبر 2023.

1. الخلفية

في أعقاب طلب العراق إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجديد ولاية فريق التحقيق (يونيتاد) لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش حتى سبتمبر 2024 فقط، **طلب** مجلس الأمن الدولي: [2](1) من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً بحلول 15 كانون الثاني 2024 يتضمن توصيات لتنفيذ طلب العراق لتلقي الأدلة التي جمعها فريق التحقيق الدولي المعني بالمساءلة (يونيتاد). [3](2) من يونيتاد أن يقدم خارطة طريق للإنجاز بحلول 15 مارس 2024؛ (3) العراق ويونيتاد ان يحددا طرائق تبادل الأدلة مع دول ثالثة.

نحن، منظمات المجتمع المدني العراقية والدولية الموقعة أدناه، وكذلك شبكات الناجين الذين يعملون مع المجتمعات المتضررة من الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق، نعتقد أنه من الضروري أن تتشاور الأمم المتحدة وكذلك حكومة العراق بشكل هادف مع المجتمع المدني. والناجين المتأثرين بشكل مباشر قبل إصدار التوصيات وسبل المضي قدمًا والتي سيكون لها آثار كبيرة على مجتمعاتنا. ولتحقيق هذه الغاية، اجتمعنا معًا ونشرنا بيانًا في سبتمبر 2023 والذي أقرته 50 منظمة غير حكومية ومجموعات الناجين. وسلط البيان الضوء على مخاوفنا بشأن الإغلاق المبكر لفريق يونيتاد، كما أوضح تأييده الكبير توافق الآراء داخل المجتمع المدني، على الرغم من تمثيل مجتمعات مختلفة ومجالات الخبرة والمواقع الجغرافية. ثم قمنا بعد ذلك بإعداد مشاورات بصورة عاجلة، بما في ذلك اجتماع شخصي في العراق . تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن ملاحظاتنا الرئيسية (القسم 2) والتوصيات التي أعقبت هذه المشاورات (القسم 3).

نحن نعتبر أيضًا أنه من الضروري الحصول على مدخلات من الناجين، وبالتالي نتشاور بشكل فعال مع ثلاث شبكات: مانحو الأمل، [4]وشبكة صوت الناجين (SVN)، [5]وشبكة الناجين الأيزيديين (YSN)، [6]بالإضافة إلى عائلات ضحايا مجزرة سبايكر التي ارتكبها داعش. وقد تم دمج مدخلاتهم في هذا التقرير في شكل اقتباسات مباشرة بحيث يتم التعبير عن آرائهم بشكل كامل ودقيق.

اقام التحالف للتعويضات العادلة حدث حول مسارات المساءلة وتبادل الأدلة بعد إنهاء ولاية فريق التحقيق(يونيتاد). اربيل 21 نوفمبر

2 قرار مجلس الأمن رقم 2023/2697.

3 تم نشر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 19 كانون الثاني 2024 وهو متاح هنا. أصدر التحالف من اجل التعويضات العادلة أيضًا بيانًا صحفيًا بعد نشر التقرير: الأمين العام للأمم المتحدة يحدد الطريق نحو الاستفادة من الأدلة على جرائم داعش في العراق.

4 تتألف منظمة "مانحو الأمل" من الناجين الأيزيديين.

5 تتألف شبكة صوت الناجين من الناجيات من الشبك والأيزيديين .

6 تتألف شبكة الناجين الأيزيديين من الناجيات الأيزيديات وتدعمها منظمة يزدا غير الحكومية.

2. الملاحظات

1.2. وقد أثيرت توقعات الناجين ومنظمات المجتمع المدني العراقية

"لقد شعرت بصدمة كبيرة عندما سمعت هذا الخبر. كان السؤال الأول الذي تبادر إلى ذهني هو ما الذي سيحدث للتحقيقات والأدلة التي جمعها يونيتاد. من سيواصل العمل الذي بدأه يونيتاد؟"

الناجيات الايزيديات [7]

لقد شعرنا بالفزع وخيبة الأمل عندما رأينا طلب الحكومة العراقية إنهاء ولاية يونيتاد بعد سبتمبر 2024. لقد دعمنا إنشاء يونيتاد في عام 2017، وشاركنا من خلال منتدى الحوار بين يونيتاد والمنظمات غير الحكومية. كما قدم البعض منا معلومات، بما في ذلك شهادات إلى يونيتاد أو تعاونوا معه في جوانب مختلفة من عمله. لقد منح عمل يونيتاد الأمل لآلاف الناجين من مختلف المجتمعات المحلية وزاد من التوقعات بتحقيق العدالة.

تم إنشاء يونيتاد بناءً على طلب الحكومة العراقية، التي دعت إلى مساعدة المجتمع الدولي لضمان محاسبة أعضاء داعش على جرائمهم في العراق، وهو هدف نشاركه بقوة. يخلق هذا القرار بلبلة بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني فيما يتعلق بدوافع طلب الحكومة العراقية إنهاء ولاية فريق التحقيق (يونيتاد).

بينما ربما كانت هناك بعض الاختلافات في التوقعات بين فريق التحقيق والحكومة العراقية، ولكننا نعتقد أن هذه الاختلافات يمكن، بل ينبغي معالجتها، من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في العدالة، ونحث على عدم السماح لهم بالوقوف في طريق تحقيق هذا الهدف بما يحقق المصالح الفضلى للناجين.

كما يشعر تحالف التعويضات العادلة بقلق بالغ إزاء الإشارة السلبية التي سيرسلها إغلاق يونيتاد إلى الناجين والمجتمعات المتضررة، الذين قد يشعرون بالإهمال وقد يشككون في التزام الحكومة العراقية بالعدالة والمساءلة عن الجرائم الفظيعة. المجتمع المدني يشعر بالقلق بشكل خاص لأنه لم يتم إبلاغ الناجين والمجتمعات المتضررة بقرار مجلس الأمن وخطته لإغلاق فريق التحقيق في وقت مبكر، ولا بالخطوات التالية.

2.2. العراق ليس مستعداً لبدء محاكمة الجرائم الدولية الأساسية التي جمع فريق التحقيق الأدلة بشأنها

"يُحاكم أعضاء داعش بناءً على [قانون مكافحة الإرهاب العراقي] **وليس وفقًا** [للقوانين المناسبة]**. ولا يمكن للقانون الحالي أن يغطي حجم الجرائم والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش. نحن بحاجة إلى قانون أكثر شمولاً لتحقيق العدالة الحقيقية".**

الناجون الايزيديون [8]

وكان من المتصور دائماً أن المتلقي الرئيسي المقصود للأدلة التي يجمعها فريق التحقيق الدولي المعني بالمساءلة (يونيتاد) هو السلطات العراقية المعنية، لدعم الجهود المحلية لمحاسبة تنظيم داعش؛ وأن فريق التحقيق سيعمل مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه وسيعمل جنباً إلى جنب مع قضاة التحقيق العراقيين وغيرهم من الخبراء الجنائيين؛ وأنه عند انتهاء ولايته، سيتم الاتفاق على الترتيبات مع الحكومة العراقية فيما يتعلق بحفظ الأدلة والمواد التي جمعتها. [9]ونحن نؤيد كل هذه الأهداف.

ومع ذلك، تم إنشاء يونيتاد لتنفيذ مهمة لم تكتمل بعد، بما في ذلك الاتصال والتعاون مع الدول والهيئات الإقليمية والحكومية الدولية والأمم المتحدة لتقديم المساعدة القانونية وبناء القدرات لحكومة العراق من أجل "تعزيز محاكمها والنظام القضائي"، "للمساعدة في بناء القدرات في التحقيقات والملاحقات القضائية والسلطة القضائية في العراق" و"مساعدة حكومة العراق في تطوير وتنفيذ التشريعات ذات الصلة": [10]وبعبارة أخرى، للمساعدة في إعداد السلطات العراقية ذات الصلة وكذلك السلطات في بلدان ثالثة للتحقيق في جرائم داعش ومحاكمتها. ويحدونا الأمل في أن يسن العراق تشريعات لتجريم الجرائم الفظيعة، بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب كما هو موضح أيضا في رسالة العراق الأخيرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، [11]ولكننا نشعر بالقلق من أن هذه العملية تستغرق وقتا طويلا وأنه حتى بمجرد إقرار مثل هذا القانون، سيحتاج العراق إلى الدعم لإجراء الملاحقات القضائية فعليًا بطريقة تتمحور حول الناجين.

وللأسباب المبينة أدناه، لدينا مخاوف جدية من أن العراق ليس مستعدا بعد بشكل كامل لتحمل المسؤوليات التي ستقوم اليونيتاد بتسليمها. ويتجلى ذلك في حقيقة أنه، بعد ما يقرب من عشر سنوات من هجمات داعش على العراق، لم يتم حتى الآن اعتماد أي تشريع

---

7 شبكة الناجين الأيزيديين، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.

8 مانحو الأمل، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.

9 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2379 (2017)، الفقرتان 2 و5، واختصاصات فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة، S/118/2018، متاحة على الإنترنت هنا، الفقرة 10.

10 اختصاصات فريق التحقيق، الفقرتان 39 و41.

11 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، S/53/2024: رسالة مؤرخة 28 ديسمبر 2023 من القائم بالأعمال النيابية للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام: "أنجزت اللجنة المختصة في مكتب رئيس الوزراء مشروع قانون مكافحة الجريمة الدولية. وأرسل المشروع إلى مجلس الدولة الذي سيقوم بمراجعته ومن ثم إعادته إلى مجلس الوزراء للتصويت عليه قبل إرساله إلى مجلس النواب العراقي لإقراره".

لتجريم الجرائم الدولية الأساسية في العراق، علاوة على ذلك، اقتصرت المحاكمات الوطنية الأخيرة على العضوية في المنظمات الإرهابية فقط. والتي تتعرض لانتقادات شديدة من قبل المراقبين الدوليين[12] ولا ينظر إليها على أنها عدالة هادفة من قبل الناجين. ولذلك، فإن إغلاق فريق التحقيق (يونيتاد) قبل الأوان سيكون له تأثير كبير على احتمالات المساءلة الهادفة عن جرائم داعش.

3.2. ولم يمتثل العراق بعد للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة[13]

"[دون ضمانات]، نرفض بشكل قاطع مشاركة اسمنا أو اسم منظمتنا مع أي جهة أخرى غير يونيتاد لأننا نعلم أننا سنتعرض للاضطهاد من الحكومة وكذلك من القبائل."

أهالي ضحايا مجزرة سبايكر[14]

ونتيجة لعدم استعداد العراق، هناك احتمال أنه إذا اضطر فريق التحقيق إلى الإغلاق على الفور، فإنه لن يتمكن من تسليم العراق الكثير من الأدلة التي جمعها. وذلك لأن اختصاصاته تنص على أن الأدلة التي يجمعها فريق التحقيق يجب أن تستخدم فقط في إجراءات جنائية عادلة ومستقلة، بما يتوافق مع القانون الدولي المعمول به. [15]نلاحظ أن العراق لم يقم بعد بمواءمة قوانينه وممارساته مع هذه المعايير، وقد أعربت شبكات الناجين عن مخاوفها بشأن تسييس الأدلة واستخدامها بشكل خاطئ، خاصة لحماية المصالح القبلية.

علاوة على ذلك، لا يجوز لفريق يونيتاد مشاركة الأدلة إلا وفقًا لسياسات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات والقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير، والتي قد تشمل احترام سرية المعلومات، والموافقة المعبر عنها بالمصادر وأي مخاوف تتعلق بالحماية. [16]وفي الواقع، يتعين على يونيتاد صراحة أن يسعى للحصول على موافقة مستنيرة من الشهود والمصادر الأخرى لتبادل الأدلة التي قدموها مع أي شخص. [17]تم تأكيد إمكانية تطبيق هذه المبادئ من قبل كل من الأمين العام للأمم المتحدة ويونيتاد في تقرير يناير 2024. [18]قد يشكل هذا عقبة كبيرة أمام تبادل الأدلة من فريق يونيتاد مع العراق، حيث أن الشهود والأطراف الثالثة الذين شاركوا المعلومات مع فريق التحقيق ربما لم يوافقوا صراحة على مشاركة معلوماتهم مع الحكومة العراقية. وكما أخبرنا أحد الناجين: "لا أريد أن يتم تسليم الأدلة التي قدمتها إلى فريق يونيتاد إلى العراق". [19]

في هذا الصدد، لاحظ عضو من تحالف التعويضات العادلة إن الملايين التي أنفقها المجتمع الدولي على عمل فريق التحقيق الدولي (يونيتاد) لدعم مساءلة تنظيم داعش في العراق سوف تذهب سدى إلى حد كبير وستظل فجوة الإفلات من العقاب قائمة إذا لم

يكن من الممكن استخدام الأدلة التي قدمها لهذا الغرض وتم حفظها في الأرشيف من قبل الأمم المتحدة فقط، وهو خطر أبرزه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره.[20]

4.2. يونيتاد لم يكمل عمله:

"إن فريق يونيتاد مهم حقاً هنا لأنه لم يتم جمع الكثير من الأدلة لحد الان. نريد أن يتم جمع هذه الأدلة. فهل سيفعل العراق الشيء نفسه؟ هناك العديد من القضايا التي لم يتم حلها. ولا تزال لدينا مقابر جماعية لم يتم استخراجها، وهناك العديد من الأفراد المختطفين الذين، عند عودتهم، ستكون لديهم معلومات هامة. وهذا سيثير السؤال حول من سيجمع هذه الأدلة. علاوة على ذلك، هناك العديد من الشهود الذين لديهم معلومات قيمة ولم يتم أخذ أقوالهم بعد."

الناجيات الايزيديات[21]

ويخشى المجتمع المدني العراقي وشبكات الناجين من أنه في غياب فريق يونيتاد أو هيئة مماثلة، هناك خطر جدي من عدم جمع بعض الأدلة. وأن التحقيقات، بما في ذلك عمليات التنقيب واستخراج الجثث في مواقع المقابر الجماعية، ستسير بشكل أبطأ وستكون ذات جودة أقل؛ وأن السلطات العراقية سوف تعاني من الافتقار إلى الأساس القانوني والهياكل المؤسسية لمتابعة المساءلة بشكل فعال.

---

12 راجع أحدث بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش https://www.hrw.org/news/2024/01/24/resume-unlawful-mass-executions_iraq

13 لقد حددنا أدناه ما نرى أن العراق بحاجة إلى القيام به للامتثال: راجع التوصية 1. راجع أيضًا ورقة موقف التحالف من أجل التعويضات العادلة بشأن آلية محاسبة داعش في العراق.

14 أهالي ضحايا مجزرة سبايكر، مشاورات إلكترونية لشهر ديسمبر 2023.

15 اختصاصات فريق التحقيق، الفقرات 7 و26 و28 و45.

16 راجع على سبيل المثال اختصاصات آلية التحقيق المستقلة في ميانمار، الجمعية العامة للأمم المتحدة A/73/716 المؤرخة 21 كانون الثاني 2019، الفقرة 20.

17 اختصاصات فريق التحقيق، الفقرة 20.

18 الأمين العام للأمم المتحدة في 19 كانون الثاني 2024 وهو متاح هنا.

19 شبكة الناجين الأيزيديين، المشاورات عبر الإنترنت لشهر ديسمبر 2023.

20 راجع الفقرة 22 من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لشهر كانون الثاني 2024: "تماشياً مع الولايات والسلطات الحالية، سيتم نقل مواد فريق التحقيق إلى الأمانة العامة للحفاظ عليها كمحفوظات للأمم المتحدة. ولن تكون الأمانة في وضع يسمح لها، في حدود الموارد المتاحة، بضمان الحفاظ على الأدلة كمحفوظات نشطة أو "حية" وبما يتوافق مع معايير القانون الجنائي الدولي. لا تمتلك الأمانة حاليًا هيكلاً أو قدرة مناسبة لإدارة محفوظات الأدلة الرقمية وتوفير الوصول إليها وفقًا لهذه المعايير. لذلك، فمن غير المرجح أن تكون أدلة فريق التحقيق متاحة ويمكن استخدامها في المستقبل لأغراض إثباتية . [التأكيد مضاف]. راجع أيضا الفقرة 33.

21 شبكة صوت الناجين، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.

ويونتاد وحده القادر على إعطاء التفاصيل حول مدى التقدم الذي أحرزه نحو تحقيق ولايته. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل المهم الذي يتعين القيام به، بما في ذلك على الأقل ما يلي:

- استكمال التحقيقات المنظمة بما يتماشى مع استراتيجية التنفيذ التفصيلية ليونيتاد، ونشر ملخصات يمكن استخدامها لدعم الملاحقات القضائية في جميع أنحاء العالم: " أسر ضحايا سبايكر منزعجة من التأخير في دعم قضية سبايكر. لم نر أي شيء على أرض الواقع، ولكن رغم ذلك، نحن بحاجة إلى وجود يونيتاد لمواصلة العمل في العراق. ومن جانبنا، نحن على استعداد لتقديم كافة المعلومات والأدلة اللازمة إلى يونيتاد".[22]
- بناء خارطة طريق لاستخدام الأدلة التي جمعها، بما في ذلك تأمين إطار ومسارات مع المدعين العامين في العراق وأماكن أخرى لدعم المحاكمات: "نريد محكمة مختلطة بين العراق والمجتمع الدولي. هناك المئات من المحاكم الآن في العراق، وما زالت غير قادرة على توفير العدالة التي أحتاجها. لذا فإن مشروعاً آخر من قبل العراق وحده سيكون هكذا عديم الفائدة".[23]
- لا تزال هناك العديد من المقابر الجماعية بحاجة إلى التنقيب، كما لم يتم توثيق العديد من مسارح الجرائم بعد: "يومًا بعد يوم، نكتشف مقابر جماعية، ولا نعرف عدد [المتبقين] ." ويتعين على يونيتاد أن يعمل على الأقل حتى يتم استخراج الجثث من جميع القبور، ويتم التعرف على الرفات .[24]
- لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتوفير المساعدة القانونية وبناء القدرات لتعزيز المحاكم العراقية والنظام القضائي،[25] بما في ذلك مساعدة العراق في تطوير وتنفيذ التشريعات التي تدمج جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في القانون العراقي بالإضافة إلى مجالات أخرى مثل تطوير الأدلة. أنظمة الرقمنة واتباع العمليات التي تركز على الناجين لضمان رفاهية الناجين: " القضاء هنا في العراق لا يعرف كيفية التعامل مع الناجين، وكيفية إدارة هذه الحالات. ذات مرة ذهبت إلى المحكمة في العراق وشعرت بعدم الارتياح الشديد. يبدو أن القاضي لم يصدقني وقال لي: "أنت عضو في داعش".[26]
- وبينما قدم فريق التحقيق تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن، إلا أنه لم يقدم بعد تقريراً شاملاً عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق، لتمكين مجلس الأمن من توصيف الجرائم والاعتراف بالإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش ضد المجتمعات المستهدفة.

22 أهالي ضحايا مجزرة سبايكر، مشاورات إلكترونية لشهر ديسمبر 2023.
23 شبكة صوت الناجين، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.
24 مانحو الأمل، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.
25 اختصاصات فريق التحقيق، الفقرات 39-41.
26 شبكة صوت الناجين، المشاورات عبر الإنترنت لشهر ديسمبر 2023.

نقاشات التحالف للتعويضات العادلة حول مسارات المساءلة وتبادل الأدلة بعد إنهاء ولاية فريق التحقيق(يونيتاد). حدث للتحالف في اربيل 21 نوفمبر

5.2. إن منع تبادل الأدلة مع دول ثالثة سيعيق سبيل العدالة الوحيد المتاح حاليًا للناجين

"كما يعلم الجميع، لم يكن أعضاء داعش من الجنسية العراقية فحسب، بل كان هناك أيضًا مواطنون من دول أخرى. متى سيتم إنشاء محكمة دولية لمحاكمة مقاتلي داعش الأجانب؟ إن محاكمة أعضاء داعش في العراق ليست كافية لتحقيق العدالة لجميع أعضاء داعش، حيث أن القانون العراقي لا ينطبق على الدول الأخرى و افراد من الجنسيات الأجنبية.

أهالي ضحايا مجزرة سبايكر [27]

جاء أعضاء داعش من أكثر من 80 دولة، وقد عاد العديد منهم أو سيعودون إلى بلدان جنسيتهم. وسيحاول آخرون تقديم أنفسهم كلاجئين على الرغم من كونهم مجرمي حرب. وقد يستمر المشتبه فيهم الذين يعيشون على مقربة من المجتمعات المتضررة وداخلها في الهروب من العدالة، مما يطيل أمد الشعور بانعدام الأمن وانعدام الثقة في العدالة من جانب المجتمعات المتضررة والنازحين ويمنعهم من العودة إلى أوطانهم.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الحكومة العراقية ويونيتاد قد اتفقا الآن على طرائق واضحة بشأن تبادل الأدلة مع دول ثالثة. كما نرحب بموقف العراق المتمثل في " رغبته في تبادل الأدلة مع جميع الدول بعد أن يوقف فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة عملياته في العراق بحلول نهاية عام 2024 ". [28]كما سلط الأمين العام للأمم المتحدة الضوء في تقريره الصادر في يناير/كانون الثاني 2024 على أهمية السماح بتلقي الطلبات ومعالجتها بعد انتهاء ولاية يونيتاد، في انتظار الموارد اللازمة. وهذا سيسمح بمواصلة استخدام الأدلة لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية في الخارج، لأنها لا تزال السبيل الوحيد للعدالة المتاح للناجين، وينبغي أن تكمل المحاكمات المحتملة في العراق. إن إمكانية محاكمة أعضاء داعش أينما كانوا أمر حيوي لإنهاء الإفلات من العقاب على مستوى العالم.

27 أهالي ضحايا مجزرة سبايكر، مشاورات إلكترونية لشهر ديسمبر 2023.

28 راجع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، S / 53/2024 : رسالة مؤرخة 28 ديسمبر 2023 من القائم بالأعمال النيابية للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام.

6.2. مخاوف محددة بشأن تبادل الأدلة التي جمعها فريق التحقيق مع السلطات العراقية

" لدينا مجتمع قبلي [في العراق]**. وفقا لتجاربنا، لدى الحكومة العراقية تاريخ من الوثائق والمعلومات السرية للغاية التي يتم تسريبها إلى الجمهور. لنفترض أننا نشارك أدلتنا ضد مجرمي داعش مع الحكومة العراقية؛ وفي هذه الحالة، هناك احتمال كبير أن يتم تسريب هذه المعلومات إلى أعضاء داعش الذين ما زالوا أحراراً أو إلى عائلاتهم أو إلى العشائر التي ينتمون إليها. وبذلك تتعرض حياتنا وحياة أهالي الضحايا لتهديد حقيقي. لدينا أدلة ووثائق قوية ولا نرغب في مشاركة المعلومات مع الحكومة العراقية. رسالتنا إلى الأمم المتحدة هي أنه إذا قادت الحكومة العراقية محكمة ، فإن عواقبها ستكون وخيمة، لأن القضاة قد يكونون من عشائر داعش** [التابعة] **وسوف يتعاطفون مع الإرهابيين ولن يحاكموهم بشكل عادل."**

أهالي ضحايا مجزرة سبايكر[29]

نحن، كمنظمات مجتمع مدني عراقي، نرغب بشدة في رؤية محاكمات جنائية لتنظيم داعش في العراق، متجذرة في الدستور العراقي والقوانين المعمول بها، واحترام السيادة العراقية. لقد سررنا برؤية الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتحقيق المساءلة عن جرائم داعش في العراق. إلى جانب صدور قانون الناجين الإيزيديين رقم 8 لعام 2021 ، فإننا نعتبر طلب الحكومة إلى المجتمع الدولي للحصول على الدعم وطلبها إنشاء يونيتاد بمثابة مظاهر مهمة لهذه الرغبة. كما أننا نقدر أن العراق قد التزم بدعم المحاكمة العادلة وغيرها من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، من خلال التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، لدينا مخاوف جدية بشأن التسليم غير المشروط للأدلة والمعلومات التي قدمها يونيتاد إلى السلطات العراقية في ظل الظروف الحالية. وتشمل هذه التدابير عدم كفاية الضمانات لضمان تخزين الأدلة وحفظها وإدارتها بطريقة سرية ومنع وقوعها في الأيدي الخطأ، أو استخدامها لتحقيق مصالح سياسية. نحن ندرك أن المعلومات الحساسة تتسرب بانتظام في العراق، سواء عن قصد أو عن طريق الإهمال. وقد يؤدي ذلك إلى تعريض الناجين للوصم أو الأعمال الانتقامية، وخاصة ضحايا العنف الجنسي أو أولئك الذين يتم استغلالهم كجنود أطفال. وفي أسوأ السيناريوهات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى وقوع الأدلة في أيدي أعضاء داعش الذين سوف يقومون بالانتقام.

علاوة على ذلك، ربما لم يوافق الناجون الذين شاركوا المعلومات مع يونيتاد صراحةً على مشاركة معلوماتهم مع الحكومة العراقية. وقد أخبرنا بعض الناجين أنهم شعروا بالارتياح عند تبادل المعلومات مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد) على أساس أنه لن تتم مشاركتها مع الحكومة العراقية. بسبب عدم كفاية الحماية القانونية للفئات الضعيفة، قد يكون بعض أولئك الذين شاركوا الأدلة أنفسهم عرضة لخطر الملاحقة القضائية، مثل الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة: "باعتباري أحد الناجين، لا أشعر بالأمان في العراق، بما في ذلك إقليم كردستان". . وفي الوقت نفسه، يتمتع مرتكبو هذه الجرائم بالحرية والأمن الذي من المفترض أن أشعر به، بصفتي أحد الناجين. "[30]

29 أهالي ضحايا مجزرة سبايكر، مشاورات إلكترونية لشهر ديسمبر 2023.

30 شبكة صوت الناجين، المشاورات عبر الإنترنت لشهر ديسمبر 2023.

3. التوصيات

"نحن بحاجة إلى القيام بالدعوة بقدر ما يلزم مع الناجين والمنظمات المحلية والدولية للضغط من أجل بقاء يونيتاد".

الناجيات الايزيديات[31]

وفي ضوء ما سبق، ندعو الأمم المتحدة والعراق إلى تنفيذ التوصيات التالية:

التوصية 1: وضع معايير يجب الوصول إليها قبل إغلاق يونيتاد

"يحتاج يونيتاد إلى العمل حتى تكون هناك محاكمات فعلية من مجرمي داعش. وستكتمل الولاية بمجرد استخراج جميع القبور، وتحديد الرفات، ومغادرة النازحين لمخيمات [النازحين] **، ومعرفة مصير المفقودين، وتوثيق القصص والأدلة".**

الناجون الأيزيديون [32]

بدلاً من تحديد موعد تعسفي لإغلاق يونيتاد (سبتمبر 2024)، نقترح نهجًا مختلفًا. موافقة جميع الأطراف المعنية بصنع القرار بما فيهم اليونيتاد، على مجموعة من المعالم أو المعايير التي يجب الوفاء بها قبل إنهاء ولاية يونيتاد. وينبغي أن تشمل هذه كحد أدنى:

- **ضمان الإطار القانوني الملائم وحقوق المحاكمة العادلة:** يجب على العراق أن يسن تشريعات لدمج جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في قانونه الوطني، وذلك لضمان إمكانية محاكمة الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. يجب على العراق سن تشريعات محلية أخرى و/أو تنفيذ التدابير اللازمة لضمان إجراءات جنائية عادلة ومستقلة لجرائم داعش، والتي تتم بطريقة تركز على الناجين ووفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الحماية الكافية للشهود، ومشاركة الضحايا والمحاكمات العلنية.[33] وينبغي دمج الحماية الكافية للفئات الضعيفة مثل الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة في التشريعات.
- **يجب أن يكون فريق التحقيق (يونيتاد) قد أكمل العمل المنصوص عليه:** يجب أن تغطي خريطة الطريق هذه المجتمعات المختلفة المتضررة من جرائم داعش في العراق. وينبغي لها أيضًا، كما هو محدد في القرار 2379 (2017)، أن توضح بالتفصيل كيف سيعمل فريق التحقيق جنبًا إلى جنب وعلى قدم المساواة مع قضاة التحقيق العراقيين وغيرهم من الخبراء الجنائيين وتبادل المعرفة والمساعدة الفنية مع العراق. ويجب أن تحدد خارطة الطريق أيضًا كيفية عمل فريق التحقيق الدولي (يونيتاد) بشفافية مع الناجين "لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق المساءلة عن داعش".[34]
- **يجب على يونيتاد نشر تقرير شامل عن الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق**، ليكون بمثابة سجل ويمكن مجلس الأمن من توصيف الجرائم كإبادة جماعية، والذي سيساهم كثيراً في ايجاد الحقيقة والعدالة في عيون الناجين. والمجتمعات المتضررة.
- **ويجب وضع خطة انتقالية مشتركة** لتتولى الهيئات العراقية المعينة التحقيقات وإعداد الملاحقات القضائية، ويجب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسليم الأدلة والمواد لضمان تخزينها وحفظها وإدارتها (راجع المزيد أدناه).

التوصية 2: يجب أن تحكم شروط واضحة تسليم الأدلة التي جمعها فريق يونيتاد إلى السلطات العراقية

"نحن بالتأكيد بحاجة إلى محكمة، ولكن بدون تدخل الأمم المتحدة أو الدول الأخرى، نحن واثقون من أن الحكومة العراقية لن تحاكم الجناة بشكل عادل. والنقطة الحاسمة الأخرى هي أنه يجب ضمان حماية الشهود، والحفاظ على شهادتهم مجهولة المصدر، ويجب حمايتهم من المحكمة أو الجهات المعنية. وإذا لم يتم إنشاء محكمة مختصة شبيهة بالمحاكم الدولية، فإننا نشعر أن الإبادة الجماعية ستحدث لنا مرة أخرى."

الناجون الأيزيديون [35]

إنشاء هيئة مستقلة: نوصي بإنشاء مجموعة عمل خاصة أو هيئة في العراق، تكون مكلفة بالإشراف على استلام وحفظ وتخزين الأدلة التي سلمها يونيتاد، ولها سلطة اتخاذ القرار بالسماح بمشاركة المعلومات فقط إذا تم استيفاء الشروط والتأكد من الحصول على الموافقات ذات الصلة. ويمكن أن يتألف فريق العمل هذا من أعضاء مؤسسات عراقية ذات الصلة بما فيها مجلس القضاء الأعلى والمديرية العامة لشؤون الناجين والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني. ونحن نفضل أن تضم مجموعة العمل، على الأقل لفترة انتقالية، ممثلين عن الأمم المتحدة أو تتشاور معهم (ربما تمثلهم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق).

31 شبكة الناجين الأيزيديين، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.
32 مانحو الأمل، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.
33 ورقة موقف التحالف من أجل التعويضات العادلة حول آلية محاسبة داعش في العراق.
34 قرار مجلس الأمن رقم 2379 (2017)، الفقرة 3.
35 مانحو الأمل، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.

ينبغي الاحتفاظ بالأدلة التي جمعها فريق التحقيق يونيتاد ومشاركتها وفقا للشروط والأحكام المنصوص عليها في مذكرة التفاهم التي يتم الاتفاق عليها بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والحكومة العراقية:

- يجب استخدام الأدلة التي يجمعها فريق التحقيق (يونيتاد) فقط في إجراءات جنائية عادلة ومستقلة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفقًا لسياسات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات والقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير: وهذا يعني بجملة الأمور تلك الأدلة. ولا يجوز الحصول عليها تحت التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، ومراعاة حقوق الضحايا في المشاركة والتعويض.
- ويجب عدم استخدام الأدلة لمحاكمة الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة - وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي وقع عليه العراق - أو غيرهم من الفئات الضعيفة. المجموعات التي تفتقر إلى الحماية بموجب القانون العراقي.
- ينبغي أن تكون المحاكمات علنية، وينبغي السماح بالمراقبة المستقلة، وينبغي أن تكون هناك توعية منتظمة ومعلومات عامة لإبقاء الناجين والمجتمعات المتضررة على علم بالتقدم المحرز في التحقيقات والملاحقات القضائية.
- ويجب أن تكون هناك قدرة قوية لحماية أولئك المعرضين للخطر نتيجة التحقيقات والملاحقات القضائية، بما في ذلك الحماية الفعالة للشهود واحترام حقوق وخصوصية وكرامة جميع الناجين والشهود.
- لا يجب مشاركة الأدلة إلا بعد الحصول على الموافقة المستنيرة من مقدميها. يجب على فريق التحقيق (يونيتاد) التحقق من أن الموافقات الحالية تغطي المشاركة مع السلطات العراقية، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب عليه الاتصال بها والحصول على موافقة صريحة.
- ينبغي وضع بروتوكولات والاتفاق عليها للتخزين الآمن للأدلة والمواد الأخرى وحفظها وإدارتها، وإسناد المسؤولية إلى هيئة مختصة تتمتع بالتدريب والموارد الكافية التي تواصل احترام السرية لجميع الأدلة التي تم الحصول عليها والمنتجة بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة.[36]

التوصية 3: مواصلة تبادل الأدلة التي جمعها فريق التحقيق مع دول ثالثة أو مع المحاكم الدولية والهيئات الأخرى، والتعاون بين العراق وآخرين لتحقيق المساءلة عن جرائم داعش

"معظم الناجين من الذكور والإناث لا يثقون بالحكومة. ولا يرغب الناجون في تبادل الأدلة والإدلاء بشهاداتهم أمام المحاكم العراقية دون حضور المحاكم والهيئات الدولية."

الناجون الأيزيديون [37]

ندعو الحكومة العراقية والأمم المتحدة، كجزء من الترتيبات المتعلقة بمستقبل فريق التحقيق، إلى الاتفاق على إطار قانوني واضح من شأنه أن يتيح تبادل الأدلة مع دول ثالثة عند الطلب، يجب مشاركة المعلومات وفقاً لمعايير صارمة كما موضح اعلاه. يجب تطوير إجراءات داخلية للنظر في طلبات الحصول على معلومات من دول ثالثة وكذلك من هيئات أخرى مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة أو المحكمة الجنائية الدولية.

لقد مثّل تنظيم داعش، ولا يزال، تهديدًا عالميًا، وينتشر الضحايا والجناة الآن عبر العديد من البلدان. ولذلك فإن تقديم أعضاء تنظيم داعش إلى العدالة هو مسعى مشترك. لقد كان تبادل الأدلة مع دول ثالثة وكذلك مع العراق جزءًا من التفويض الأصلي لفريق التحقيق الدولي (يونيتاد) والغرض منه. [38]إن الملاحقات القضائية المحلية العديدة التي تم رفعها في ألمانيا والآن في هولندا والسويد ضد أعضاء داعش مهمة للغاية للناجين. هكذا اجراءات تبني الأمل بإمكانية تحقيق العدالة، وبالتحديد فيما يتعلق بصدور النتائج القضائية الأولى بشأن الإبادة الجماعية.

ندعو الدول المهتمة إلى المشاركة مع الحكومة العراقية ويونيتاد من أجل التفاوض على إطار قانوني واضح وشفاف - مثل فريق التحقيق المشترك أو مجموعة العمل – للاتفاق على التعاون وتبادل الأدلة بهدف تقديم داعش إلى العدالة عن الجرائم المرتكبة في العراق وضد المواطنين العراقيين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع نطاق فريق التحقيق المشترك الحالي الذي أنشأته فرنسا والسويد في عام 2021 والذي تم انشاؤه بهدف النظر في الفظائع المرتكبة ضد الإيزيديين في سوريا والعراق. هذا النظام الذي يشمل هولندا وبلجيكا. ويمكن توسيع ذلك ليشمل العراق بالإضافة الى دول وهيئات دولية أخرى مثل فريق التحقيق الدولي (يونيتاد) والآلية الدولية المحايدة والمستقلة والمحكمة الجنائية الدولية.

36 اختصاصات فريق التحقيق، الفقرة 24.
37 مانحو الأمل، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.
38 اختصاصات فريق التحقيق، الفقرات 2، 7، 26.

ويمكن لمثل هذه المؤسسة أيضاً أن تعمل على ان تلجا الاجراءات الوطنية الى التماس أي تعاون ومساعدة ضروريين من الدول الأخرى عند الضرورة، مثل تأمين الأدلة من الخارج، أو مكان الأشخاص المتهمين ،أو اعتقالهم أو احتجازهم أو تسليمهم.

وسواء أُغلق فريق يونيتاد بعد عام واحد أو تم تمديد ولايته لفترة أطول، فعندما يحين وقت إغلاقه، فإننا نوصي أيضًا بما يلي.

التوصية 4: عند إغلاق يونيتاد، ينبغي إنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية داخل منظومة الأمم المتحدة تحتفظ بنسخة كاملة من جميع الأدلة والمواد التي جمعها يونيتاد وبما يتوافق مع سياسات الأمم المتحدة بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها ومعالجتها.[39]

"داعش ليس قضية في العراق فحسب، بل هي قضية دولية أيضًا. لذلك، لا يمكننا أن نفعل أي شيء بدون [الدول الأخرى] **".**

الناجيات الايزيديات[40]

وكما هو مذكور أعلاه، قد لا يتمكن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد) من تسليم بعض الأدلة إلى السلطات العراقية، إما بسبب عدم وجود موافقة من مقدم الخدمة أو بسبب عدم استيفاء شروط الأمم المتحدة المتعلقة بإجراءات عادلة ومستقلة. وعلى أية حال، يتعين على الأمم المتحدة أن تحتفظ بنسخة كاملة من كافة المواد لصالح الحفاظ عليها وأمنها: ففي هذا الصدد، الخبرة في العراق وأماكن أخرى تظهر أن السجلات، سواء كانت إلكترونية أو مادية، هي معرضة للخطر. ويمكن للآلية المتبقية أيضاً أن تعمل على تنسيق الدعم من مختلف هيئات الأمم المتحدة لجهود المساءلة في العراق، ومراقبة التقدم، وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن.

التوصية 5: ينبغي ليونيتاد أن يتخذ جميع الخطوات الممكنة لضمان إمكانية استخدام الأدلة التي جمعها لصالح الناجين بطرق أخرى غير الإجراءات الجنائية

على سبيل المثال، يمكن ليونيتاد إصدار شهادات يتم الاعتراف بها لدعم **أن** مقدم الطلب هو ناجٍ، لمساعدته في الحصول على تعويضات بموجب قانون الناجيات الأيزيديات أو اي آليات أخرى لجبر الضرر. ويمكن لليونيتاد استخلاص معلومات عن الأشخاص المفقودين أو القتلى من المقابر الجماعية للمساعدة في تسهيل التعرف على الضحايا واستخراج الجثث (عند الحصول على جميع الموافقات ذات الصلة). أخيراً، يمكن لليونيتاد نشر ملخصات أو تقارير (مع أي تنقيحات ضرورية) ذات الصلة لأغراض قول الحقيقة وتخليد الذكرى.

39 في حين ينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2023/2697 على أن يونيتاد سوف "يقدم" الأدلة التي جمعها إلى الحكومة العراقية، وتنص اختصاصات يونيتاد على أنه عند انتهاء ولايته، يجب أن تتفق الأمم المتحدة والحكومة العراقية على الترتيبات المتعلقة بحفظ النسخ الأصلية من الأدلة والمواد التي تم جمعها، وكذلك أي مواد وتحليلات أنتجها فريق التحقيق (الفقرة 10، اختصاصات فريق التحقيق)، ولم يُذكر في أي مكان أنه لا يمكن عمل نسخ أو أنه يجب على الأمم المتحدة تسليم النسخ الوحيدة أو التخلي عن الوصول اليها.

40 شبكة الناجين الأيزيديين، مشاورات عبر الإنترنت أجريت في ديسمبر 2023.

المنظمات الموقعة أدناه:

1. أسودا
2. مؤسسة بنان للتنمية المستدامة
3. منظمة عالم أفضل لتنمية المجتمع (BWO)
4. كابيني للمساعدات الإنسانية في العراق
5. مركز ضحايا التعذيب (CVT)
6. المجلس المركزي للإيزيديين في ألمانيا (ZÊD)
7. منظمة التنمية المدنية (CDO)
8. وكالة جيا للصحافة
9. منظمة داك لتنمية المرأة الايزيدية
10. منظمة إيما للتنمية البشرية
11. المنظمة الايزيدية للتوثيق
12. منظمة الالفية الايزيدية للتنمية (EMOD)
13. منظمة فريدة العالمية
14. الكفاح من أجل الإنسانية
15. المؤسسة الإيزيدية الحرة (FYF)
16. مراقبة الإبادة الجماعية
17. المركز العالمي لمسؤولية الحماية
18. الصندوق العالمي للناجين
19. منظمة حمورابي لحقوق الإنسان
20. منظمة هاريكار غير الحكومية
21. هاوار.مساعدة
22. مانحو الأمل
23. دار التعايش
24. المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (IRCT)
25. المؤسسة العراقية للتنمية (IID)
26. مؤسسة جيان لحقوق الإنسان
27. منظمة العدالة لحقوق الأقليات (JOMR)
28. مؤسسة كانية للثقافة والإعلام
29. منظمة ميثرا
30. مبادرة نادية
31. المركز الوطني لحقوق الإنسان
32. منظمة نيشا
33. المنظمة الهولندية لمساعدة الإيزيديين
34. منظمة السلام والحرية (PFO)
35. منظمة بيتريشور لحقوق الإنسان
36. منظمة التقدم في السلام للإغاثة والتنمية
37. معهد الحرية الدينية
38. مستقبل السنابل
39. مؤسسة سيد
40. أكاديمية سنجار
41. منظمة قلب سنجار للإغاثة والتنمية
42. شبكة صوت الناجين (SVN)
43. تجديد
44. رابطة المعلمين العراقيين
45. زهرة اللوتس
46. مركز المراقب لحقوق الإنسان (OHRC)
47. شراكة زوفيغيان
48. منظمة التصالح (TRO)
49. صندوق الإنقاذ التركماني (TRF)
50. مؤسسة وارجين الإعلامية
51. نحن معك _
52. منظمة المساعدة القانونية للمرأة (WOLA)
53. يزدا
54. الشبكة القانونية الايزيدية
55. شبكة الناجين الأيزيديين (YSN)
56. منظمة جسر الشباب

التحالف
للتعويضات
العادلة